



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSN : 2791-092X

Arcif : 0.375

Economic feasibility and its role in developing project management

الجدوى الاقتصادية ودورها في تطوير إدارة المشاريع

م.م. حاتم جبر عطشان

M.M. Hatem Jabr Atshan
hatem.jabar@uowasit.edu.iq
كلية الطب البيطري / جامعة واسط

Abstract

The research aims to identify the concept of economic feasibility and the stages it goes through, starting with the initial feasibility to the final stage of investment decision-making, and to identify the relationship between economic feasibility and project management. The research reached several results, including: The economic feasibility study of the investment project plays a fundamental role in accepting or rejecting the project, as well as determining profitability and avoiding loss, as the goal of the study is to provide accurate numerical results. It is recommended that numerous studies be conducted to apply feasibility studies in project development to ensure the success of projects in other sectors, such as construction, education, and others.

Keywords: Economic feasibility, project management.

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على مفهوم الجدوى الاقتصادية والمراحل التي تمر بها ابتداءً بالجدوى الأولية الى اخر مرحلة اتخاذ القرار الاستثمارية، والتعرف على علاقة الجدوى الاقتصادية بإدارة المشاريع . توصل البحث الى العديد من النتائج منها: ان لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري دورا اساسيا في قبول المشروع او رفضه وكذلك تحديد الربحية وتجنب الخسارة ، اذ ان الهدف من الدراسة اعطاء نتائج رقمية صحيحة، يوصي بإجراء دراسات عديدة من اجل تطبيق دراسة الجدوى في تطوير المشاريع لضمان نجاح المشاريع في القطاعات الأخرى مثل قطاع الانشاءات وقطاع التعليم وغيرها.

الكلمات الرئيسية: الجدوى الاقتصادية، إدارة المشاريع.

المقدمة:

يعد موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية من أحد الأسس المميزة لاتخاذ أي قرار استثماري لأي مشروع، بحيث تعد صورة مبدئية و مسبقة عن المشروع الاستثماري المراد البدء فيه، لذا نالت اهتماما كبيرا على المستوى النظري والتطبيقي لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، فصاحب المشروع الاستثماري عرضة للعديد من المخاطر التي يمكن أن تواجهه مشروعه سواء قبل البدء في المشروع أو بعد الشروع فيه، وعليه فهو ملزم باتخاذ قرارات استراتيجية تساعد في تجنب تحمل الأخطار والمعوقات التي من شأنها إفشال مشروعه أو إفلاسه، فدور دراسة الجدوى الاقتصادية هي منح الدعم لصاحب المشروع من كافة الزوايا الاستراتيجية التي من شأنها أن تساعد في صنع القرار الاستثماري السليم. كما يعد عملية

إدارة المشاريع من الأمور الضرورية التي تأتي بعد عملية التفكير بمشروع معين، ويمر بمراحل متعددة غاية منه الوصول الى إنجازه بكفاءة وفعالية عالية، لأنه يحوي ضمناً آليات كيفية السيطرة على سير العمل و توجيهه قبل وقوع أخطاء بالوجهة التي تضمن النجاح .

المبحث الأول، منهجية البحث

اولاً، مشكلة البحث: ان جوهر مشكلة البحث يكمن في ان المشاريع الاستثمارية في محافظة واسط تعاني من الإهمال وعدم التنفيذ، فضلاً عن زيادة اعداد السكان في المحافظة، اذ يتطلب قيام دراسة جدوى وبيان دورها في تطوير إدارة المشاريع وذلك من خلال التطرق الى مراحل إدارة المشاريع وعلاقته بالجدوى الاقتصادية.

ثانياً، هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على مفهوم الجدوى الاقتصادية والمراحل التي تمر بها ابتداءً بالجدوى الأولية الى اخر مرحلة اتخاذ القرار الاستثمارية، والتعرف على علاقة الجدوى الاقتصادية بإدارة المشاريع .

ثالثاً، أهمية البحث: يعد لهذا البحث أهمية معرفية كونه يتناول مراحل الجدوى وإدارة المشاريع، مع بيان مدى مساهمة الجدوى الاقتصادية في تطوير إدارة المشاريع لكون أي مؤسسة تتجه نحو التغيير والتطوير الحديث التي سهلت عملية حركة المعلومات والافراد بين الدول ، كما تسهم الجدوى الاقتصادية في سير عملية نجاح المؤسسة.

رابعاً، فرضيات الدراسة: تنطلق من فرضية رئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الجدوى الاقتصادية وادارة المشروع والعكس صحيح.

خامساً، حدود البحث:

الحدود المكانية: المشاريع الاستثمارية في محافظة واسط

الحدود الزمانية: 2023-2025

سادساً، منهج البحث وتقسيماته: بهدف الإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلا وصف ظاهرة الجدوى الاقتصادية في الاطار النظري بالاستناد على مجموعة من الكتب والرسائل والاطروحات وتحليلها واستنتاج اهم النتائج المتوصل اليها في الجانب التطبيقي وذلك بالاعتماد على أساليب الاقتصادية منها أسلوب الاستهلاك الفردي المتوسط.

المبحث الثاني، الاطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية

اولاً، مفهوم دراسة الجدوى: في ضوء الاختلاف الآراء حول مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية يمكن تعريفه على انها" عبارة عن مجموعة من الأساليب والأدوات والأسس العلمية والتي تسهم في تجميع البيانات وتحليلها ودراستها من اجل تقييم المشروعات الاستثمارية أو مدى صلاحيتها، من خلال الجوانب القانونية والتسويقية والفنية وايضا الجوانب المالية والاجتماعية وهذا من وجهة نظر المستثمر، أو من وجهة نظر الدولة". (علام، 2008: 20) وأيضا يمكن تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية على انه:" مجموعة من الدراسات العلمية التي تبدأ بفكرة المشروع الاستثماري واتخاذ القرار بشأنه للوصول الى نتيجة النهائية ، فاذا كان المشروع الاستثماري ذات مسوغ اقتصادي يتم قبوله ،ويرفض في حالة عدم اعتبار المشروع ذات مسوغ اقتصادي". (عطية، 2008: 5) وتعرف دراسة الجدوى الاقتصادية أيضا على انه:" مجموعة من الدراسات العلمية الشاملة لجميع جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة ،حيث تجرى اما بشكل دراسة اولية أو تفصيلية أو الفنية ويمكن من خلالها التوصل اختيار فرصة استثمارية من ضمن الفرص استثمارية مقترحة او بدائل عديدة ". (الوادي وآخرون، 2009: 37). أما من جانب الضيق لمفهوم دراسة جدوى المشاريع يقتصر على مرحلتين الأولى مرحلة سابقة: اي مرحلة التعرف على الفكرة الاستثمارية للمشاريع ، وثانية مرحلة لاحقة: بمعنى مرحلة التقييم، غالبا ما يتم التميز من خلال هذا المفهوم بين دراسة التعرف على الفرص الاستثمارية ، ودراسة الجدوى، ودراسة التقييم، و صرف النظر عن التقسيمات المتعددة لمراحل جدوى المشروعات فإن الهدف النهائي من هذه المراحل هو الوصول إلى قرار نهائي صحيح برفض الفرص الاستثمارية ام القبول، الأمر الذي يتطلب من متخذ القرار العمل بمجموعة متكاملة من الدراسات الأولية والتفصيلية لغرض مدى جدوى الفرص المتاحة من كافة الجوانب. (عبد الملك، 2013: 25)

ثانياً، أهداف دراسة الجدوى ، تحدد اهداف دراسة الجدوى بما يلي :- (كاظم ، 2007 : 899)

1. يجب تشخيص الفرص البديلة والمتاحة لاختيار المشروعات الاستثمارية.
2. وضع اساليب وانماط حديثة لتقييم المشاريع وتطويرها .
3. وضوح المفاهيم الخاصة للمشاريع الاستثمارية .
4. الاعتماد على الدراسة التسويقية والاساليب المبتكرة المستخدمة في التسويق .
5. تحديد كافة أنواع التقنيات المتطورة في المشاريع .
6. تشخيص امكانية مدى توفر الخطط البرامج التسويقية للمشاريع الاستثمارية.
7. تركيز على الاثار الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المقترحة.
8. العمل على اختيار المشاريع الاستثمارية التي تساهم في حل المشكلات التي تقف امام المجتمع مثل البطالة.
9. العمل على اختيار المشاريع التي تهدف الى تحقيق أفضل عائد للقطاع الخاص ، وبأقل تكلفة واكبر منفعة، وبأقل تكلفة بالنسبة للقطاع العام .
10. اعطاء دراسة الجدوى للمصارف كمستند يثبت مدى ربحية المشروع وفائدته الائتمانية، ويجعله مقبول في التمويل .
11. تقوم دراسة الجدوى على توفير الأمان والاطمئنان بالنسبة لفرد المستثمر على امواله وكذلك استثماره في الوقت الحالي والمستقبل .

ثالثاً، أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية: إنّ الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية يكون وفق ما توفره من أطر تحليلية يستعان بها في اتخاذ القرارات الاستثمارية عن طريق دراسة الظروف المحيطة والمتعلقة بالفرص الاستثمارية المتاحة ، وجمع البيانات والمعلومات وتحليلها للوصول إلى القرار الرشيد ، إذ تتجلى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في صناعة القرارات لمجموعة من الأطراف وهي كالآتي:

1. بالنسبة للفرد المستثمر: لدراسة الجدوى أهمية بالغة بالنسبة للمستثمر وذلك لأسباب الآتية: (السيسي، 2003: 25)

- ضخامة المبالغ المستثمرة في بعض الاحيان.
- البيئة الاقتصادية التي تعمل فيه المشروعات الاستثمارية، وتحمل في بعض الأحيان الكثير من متغيرات متعددة، تؤكد على وجود عنصر عدم اليقين والمخاطرة فيها.
- توضح الدراسة المبدئية بوجود أفكار حديثة، أو فرص استثمارية تستحق الكثير من الدراسة التفصيلية .

تُعدّ نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية مهياً للفرد المستثمر؛ لأنّ من الممكن الرجوع إليها في مراحل مختلفة من مراحل التنفيذ التي تعتمدها.

2. بالنسبة للمجتمع: إنّ دراسة الجدوى تُسهم في حلّ المشكلة العامة للندرة النسبية في الموارد، من أجل مواجهة الاحتياجات المطلوبة لأفراد المجتمع، فالإطلاع على خطط التنمية التي تقدّمها بعض البلدان ما هي قائمة من المشاريع الاستثمارية إذا ما أرادتّ الدول لاسيّما النامية أن تحقق أو برنامجها الإنمائي، لذا يتطلب أن يعطي أهمية كبيرة لدراسة الجدوى الاقتصادية بوصفها وسيلة مهمة لتحقيق الاستخدام الكفوء للموارد المتاحة ، فلا بُدّ أن تتميّز هذه الموارد بالندرة الحادة مع وجود احتياجات هذه الدول للاستخدام الكفوء لمواردها من أجل السير في طريق التنمية الاقتصادية، وتحقيق خطوة سريعة لتعويض سنوات التأخّر عن مواكبة البلدان المتقدمة. (زروقي، 2011: 35)

3. بالنسبة للمشروع ذاته: تُعدّ دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المرتبطة بإقامة المشاريع سواء أكانت زراعية كانت أم صناعية أم خدمية، وتشديد أمور البناء وتجهيزها بالآلات والمعدات وكلّ ما يلزم المشروع حتى قرار التنفيذ، لذا يوضح مدى قدرة المشروع في تحقيق الأهداف المرجوة، بوصف المشروع يقيم من أجل الحصول على المنافع الاجتماعية والمادية والوطنية.

لمؤسسات التمويل تعتمد في اتخاذ القرارات على دراسة الجدوى الاقتصادية من أجل منح الائتمان، وكذلك منح مساعدتها لإقامة مشاريع تنمية الإقليمية في الدول النامية، إذ تُسهم دراسة الجدوى في التركيز على المصادر المتاحة في سبيل تمويل الاحتياجات الخاصة للمشاريع المطروحة، وتراقب مدى قدرتها وتوفرها على تزويد المشاريع الاستثمارية بالمبالغ المطلوبة، ويتمّ الحصول على الإيراد بعد استثمار الأموال. (الطيلوني، 2011: 22)

رابعاً، صعوبات إجراء تطبيق دراسة الجدوى، أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي تواجه دراسة الجدوى على رغم من أهميتها وهي كالتالي: (أبو عيد، 2016: 135)

1. في ظل العولمة والتحول لآليات السوق تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد العالمي ، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من التغيرات الداخلة في دراسات الجدوى خلال العمر الافتراضي للمشروع مثل الأسعار والطلب وأسلوب الإنتاج وغير ذلك ، وهو ما يتطلب المزيد من التعمق في البحث عن الأدوات والأساليب التي تتغلب على تلك المشكلات ، وهنا تكتسب تحليلات الحساسية دوراً كبيراً في هذا المجال .

2. مع أزيد حجم المشروعات تزداد صعوبة تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وخصوصاً تحديد التكاليف ، بالإضافة إلى أن بعض المتغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها غير مباشر ، وهو ما يتطلب الاستعانة بعلوم الإحصاء والاقتصاد القياسي وبحوث العمليات.

3. عدم التوازن بين تكاليف دراسة الجدوى ، وحجم المشروع ، ورأس المال المخصص للاستثمار في هذا المشروع ، فكل مشروع لابد أن تتوازن وتتلائم دراسة الجدوى مع حجمه .

4. صعوبات ناتجة عن نقص البيانات والمعلومات أو تضاربها ، أو عدم توفرها ، أو عدم وضوحها ، مما قد يؤثر في دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلة في دراسة الجدوى الاقتصادية.

خامساً: مراحل دراسة الجدوى : ان كل مشروع يمر بدورة تتكون من مجموعة مراحل متداخلة ومتفاعلة تبدأ من كون المشروع فكرة استثمارية إلى ان تنتهي باتخاذ القرار الخاص بإنشائه وتشغيله ومتابعة وتقييم اداءه وتمثل دراسة الجدوى مرحلة اساسية في هذه الدورة ويمكن تحديد خطوات تحليل جدوى المشروع في المراحل التالية :

1. مرحلة دراسة الجدوى الأولية: تعد هذه المرحلة بمثابة دراسة استكشافية لكافة الأوضاع والظروف كافة التي يمكن بها اتخاذ قرار بالدخول الى مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية أو التحول إلى دراسة فرصة استثمارية جديدة. (موسى، وسلام، 2009 : 37)

2. مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية: تبدأ مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع في حال كانت الدراسة المبدئية أو التمهيديّة مشجعة وإيجابية بمعنى أن هناك جدوى من إقامة المشروع المقترح، فهي دراسة لجوانب المشروع الاستثماري جميعها منها:

أ- دراسة الجدوى البيئية : تعد دراسة الجدوى البيئية أهم مداخل دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع التي يجب القيام بها وتعد الأساس الذي تعتمد عليه الدراسات اللاحقة سواء كانت قانونية أم تسويقية أم فنية أم مالية. (زردق، بسيوني، مصدر سابق: 87)

ب- دراسة الجدوى القانونية: تهتم دراسة الجدوى القانونية بدراسة التشريعات والقوانين والقرارات التي لها علاقة بالمشروع مثل التشريعات الخاصة بالعمل والتأمين الاجتماعي والتشريعات الخاصة بالضرائب والجمارك. (موسى ، وسلام، مصدر سابق: 40).

ج- دراسة الجدوى التسويقية: تعد الخطوة المهمة لاستكمال الخطوات الأخرى في إعداد دراسة الجدوى إذ تسعى هذه الدراسة إلى التأكد من وجود طلب كاف على منتجات المشروع المزمع إنشاؤه وكذلك التأكد من وجود سوق لتصريف منتجات المشروع ليتم تحديد الكميات التي يمكن إنتاجها خلال العمليات الإنتاجية للمشروع ولا تقتصر أهمية دراسة الجدوى التسويقية على تحديد أو تقدير الطلب لمنتجات المشروع المزمع إنشاؤه فحسب بل أنها تعد الأساس في تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع. (عطيه، 2008 : 16)

د- دراسة الجدوى الفنية: وتعتمد الدراسة الفنية بصورة أساسية على البيانات والمعلومات التي تم الوصول إليها في الدراسة التسويقية للمشروع وبحسب هذا تعد دراسة ذات اتجاه تكاملي وكذلك تمثل مخرجاتها مدخلات أساسية للدراسة التجارية للمشروع. (حميد، 2000: 8).

هـ- دراسة الجدوى المالية: وتعتبر الخطوة التي تعقب دراسة الجدوى التسويقية و الجدوى الفنية حيث حددت التكاليف النقدية الداخلة (الإيرادات) والتكاليف النقدية الخارجة (التكاليف) خلال عمر المشروع. (غنيم، 2010: 265).

و- دراسة الجدوى الاجتماعية: ويقصد بها مجموعة من الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي ام لا وتتمحور حول

تقديرات الإيرادات المتوقعة في ضوء الظروف المختلفة للسوق من حيث درجة المنافسة وما إذا كانت اسواقا محلية أو اسواقا خارجية يتم التصدير إليها. (زير، 2013: 230).

3. مرحلة اتخاذ القرار الاستثماري: بعد ان يكمل فريق العمل المختص مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع المقترح بكل انواعها يتم تحويل هذه الدراسة مع كافة بياناتها من خرائط ومخططات وملاحق الى الجهة المتخذة للقرار سواء مؤسسة او فرد للنظر في المشروع واتخاذ القرار سلبا او ايجابا. فاذا كان القرار ايجابيا ينتقل المشروع من مرحلة ما قبل الاستثمار الى المرحلة التالية المعروفة بمرحلة الاستثمار ومن ثم البدء بإجراءات رصد المبالغ اللازمة بتنفيذ المشروع ومن ثم المباشرة بالتنفيذ. اما اذا كان القرار سلبا فهذا يعني بقاءه معلقا او مؤجلا عن التنفيذ الى فترة غير معلومة وبذلك خسارة الجهة التي كان من المقدر ان تستفيد من المشروع كل التكاليف بدءاً من الفكرة الاولى وانتهاء بدراسة الجدوى التفصيلية. (حمندي، 2008: 64)

سادسا، ابعاد دراسة الجدوى الاقتصادية: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع قبل وضع الخطط لها وتنفيذها ، ويتطلب ذلك ما يلي (الخالدي، بدون سنة نشر: 8)

1. تحديد مستلزمات التنفيذ : يتم تحديد هذه المستلزمات طبقا لنوع النشاط وحجم الموارد المالية والمواد الأولية سواء كانت مصادرها محلية أو مستوردة لتحديد الموقع وحجم النشاط وسعة الأسواق للمنتجات ،حيث يتم بضوء هذه العوامل دراسة وسائل الاتصالات وأنواع المواصلات المطلوب توفرها وحجم العمالة المتاح محليا ورأس المال من العملات الأجنبية الواجب توفره ومصادر الحصول عليه، لأن هذه الأمور تشكل غالبية التكاليف الصناعية والعبء الأكبر الذي يتحمله النشاط لتحقيق الأهداف .

2. تحديد طبيعة وحجم النشاط :لابد من ملائمة طبيعة النشاط مع الظروف المحيطة من حيث المناخ والظروف الطبيعية الأخرى والمناخ السياسي والاجتماعي حيث في ضوء هذه العوامل يتم تحديد نوع النشاط وحجمه من السلع والخدمات المنتجة سواء كانت تامة الصنع أو نصف مصنعة بغية تحديد حجم السوق محليا أو عالميا.

3. تحديد الوسائل الفنية لتنفيذ المشروع المقترح :لابد من دراسة متطلبات الطاقة الانتاجية من حيث الماكائن والألات وباقي وسائل الانتاج وسبل الحصول عليها بحيث تتيح إمكانية تنفيذ المشروع ،لذا لابد من أعداد دراسة جدوى فنية للامكانيات المتاحة التي تحقق تنفيذ المشروع ، حيث قد تكون الظروف ملائمة لاقامة المشروع من الناحية الاقتصادية والظروف المحيطة ولكن هذه الظروف لا تحقق التنفيذ بدون توفر المتطلبات الفنية .

4. تحديد العمر الانتاجي للمشروع :لابد من إجراء دراسة تفصيلية لمراحل التنفيذ والعمر الاقتصادي للمشروع المقترح ، فضلا عن دراسة الظروف المحيطة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتطورها عبر الفترات الزمنية اللاحقة ، وتحدد هذه الفترات عادة بسنة ، ويتم من خلالها تحديد الموارد المتوقعة وتكلفة مستلزمات الانتاج لأختيار أفضلها والمناسبة لتحقيق أهداف المشروع ، بحيث يؤدي الامر الى ترجمة خطط المشروع الى موازنات تخطيطية ، أي مقابلة الإيرادات المتوقعة بالمصاريف المقابلة لها .

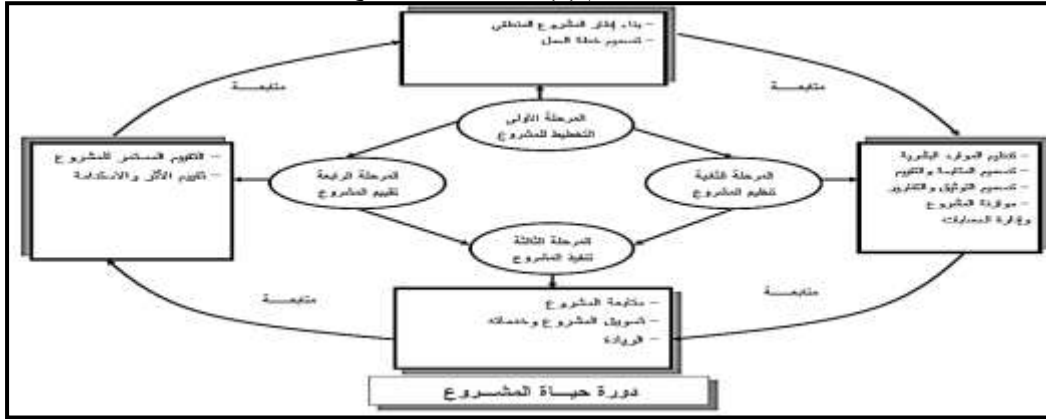
المبحث الثالث، مفهوم إدارة المشاريع وابعادها

اولا، مفهوم المشروع: المشروع هو عملية أو نشاط مقيد بزمن، أي له تاريخ بداية وتاريخ نهاية، يتم القيام به مرة واحدة من أجل تقديم منتج ما أو خدمة ما بهدف تحقيق تغيير مفيد أو إيجاد قيمة مضافة.(زردي، 2011: 43). المشروع بأنه "عبارة عن مجموعة متضمنه النشاطات والعمليات التي تقوم باستهلاك كافة الموارد المخصصة سواء كانت الموارد البشرية او التجهيزات وتتضمن باليد العاملة أو موارد مالية الصعبة، رغبة في تحصيل دخول أو منافع نقدية أو غير نقدية لكافة افراد المجتمع.(زردي، مصدر سابق: 43) ، المشروع وهو كل تنظيم مملوك يديره فقط منظم القائم على التنسيق والمنج بين عناصر الإنتاج بهدف انتاج سلعة او خدمة وطرحا في السوق من اجل تحقيق اكبر ربح نقدي ممكن. (الداهري، 1990: 71) ، ويمكن تعريفه على انه " وحدة استثمارية لبناء كيان محدد المعالم فنياً او خليط من الأنشطة التي تستخدم جانبا من المصادر الطبيعية والبشرية الموجودة في المجتمع لغرض الحصول على مجموعة من المنافع التي من الضرورة ان تكون اكبر قيمة من تلك المصادر المستخدمة من اجلها.(العبودي، 2020: 224)، كذلك يعرف على انه " هو عملية عن استثمار حقيقي لغرض زيادة الطاقة

الانتاجية أو المساهمة في زيادة الانتاج في المجتمع، وان الزيادة في الطاقة الانتاجية إما تكون بصورة سلعة أو منتج عادي. (نور الهدى، 2018: 40)، بعد التعريفات الخاصة بالمشروع تبين إن لكل المشاريع دورة حياة مشتركة بغض النظر عن حجم المشروع والمدة وإن كان مشروع مركب أو بسيط فتكون دورة حياة المشروع مقسمة على أربع مراحل الشكل الاتي: (وهاب، 2018: 3).

1. بداية المشروع : يكون فيها تكاليف المشروع ومقدار العمل المبذول قليل أما تأثير أصحاب المصلحة والخطورة عالية.
2. التنظيم والإعداد : في هذا المرحلة تبدأ التكاليف ومقدار العمل المنجز بالارتفاع ويقل تأثير أصحاب المصلحة على المشروع وتقل خطورة المشروع.
3. تنفيذ المشروع: تبلغ التكاليف ومقدار العمل في المرحلة القمة التي ستبدأ بالانخفاض من جديد ويستمر انخفاض مستوى تأثير أصحاب المصلحة والخطورة.
4. مراقبة المشروع : هنا يجب مراقبة المشروع ومعرفة حالته بشكل يومي وحل المشاكل بعمل الاجتماعات السريعة وتحديد اي مسار أو نشاط سيتأخر لمواجهة اية مخاطر وتفاديها.
5. نهاية المشروع : تنعدم في هذه المرحلة التكاليف ومقدار العمل وكما ينعدم تأثير أصحاب المصلحة والخطورة.

شكل رقم (1) دورة حياة المشروع



المصدر: ناريمان وهاب، إدارة المشاريع، كلية الهندسة، جامعة المستنصرية، مكتبة الغدير، 2018، ص3.

ثانياً: أنواع المشاريع: (وهاب ، مصدر سابق: 4)

1. المشروع الاقتصادي : يقصد بالمشروع من الناحية الاقتصادية أي تنظيم يعمل على الإنتاج والمبادلة أو يرمي إلى تداول الأموال والخدمات بهدف الحصول على ربح. والمشروع هو وحدة اقتصادية تجتمع فيها العناصر البشرية والمادية، والمشروعات أما أن تكون خاصة أو تعاونية أو عامة، فالمشروعات الخاصة هي التي تعمل على أساس المصلحة الشخصية، وتحقيق الربح لصاحب المشروع. والمشروعات العامة تستهدف القيام بخدمة المجتمع، وتشمل المشاريع التي تتولاها الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات النفع العام كالماء والكهرباء وصيانة الطرق،. وقد لا تغطي المشروعات العامة تكاليف ونفقات انتاجها. أما المشروعات التعاونية فيراد بها خدمة أعضائها الذين ساهموا في تكوين هذه الجمعيات التعاونية، فيما بينهم، والقصد منها إلغاء دور الوسيط سواء في الشراء أو التسويق.

2. المشروع العلمي : هو عبارة عن بحث يعطى لطالب الذي عادة ما يحتاج إلى قدر أكبر من الجهد والمزيد من العمل المستقل. وهو يتطلب من الطلاب تولى تقصي وتحليل الحقائق، إما من البحث في المكتبة أو الإنترنت أو من جمع بيانات تجريبية. التقرير الخطي الذي يأتي من هذا المشروع هو عادة في شكل أطروحة، يحتوي على أقسام معينة عن بداية المشروع، وأساليب التحقيق والتحليل والنتائج والاستنتاجات.

3. المشروع الهندسي : المشروع الهندسي هو نوع معين من النظم التكنولوجية الذي يجب أن تنفذ بواسطة مهندسين مسجلين و/ أو الشركات الهندسية مسجلة. وهذه الشركات لديها ترخيص لمزاولة أعمال مثل تصميم وتشديد المباني ومحطات الكهرباء والمنشآت الصناعية، وتركيب وتشديد الشبكات الكهربائية، والبنية التحتية والنقل وما شابه ذلك. نطاق هذا المشروع محدد في العقد المبرم بين المالك وأطراف الهندسة والبناء. وكقاعدة عامة، أي مشروع هندسي يتم تقسيمه إلى مراحل التصميم والإنشاء.

نواتج عملية التصميم هي الرسومات، وحسابات، وجميع وثائق التصميم الأخرى لازمة لتنفيذ المرحلة التالية.

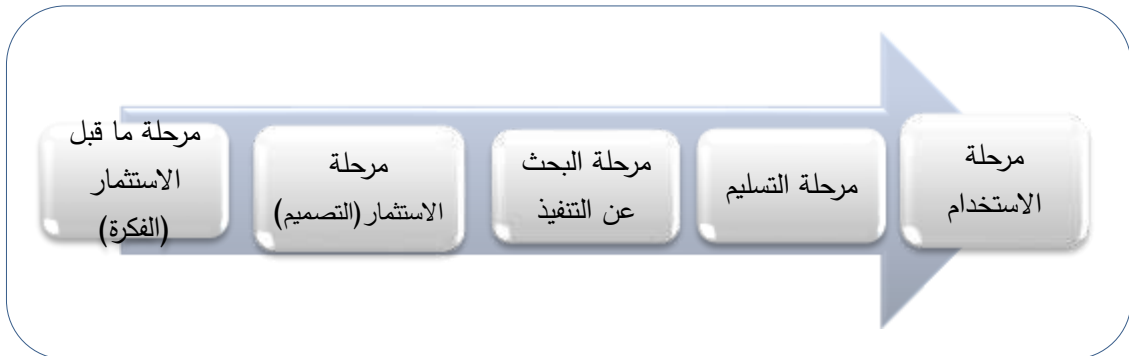
ثالثاً: أهمية إدارة المشاريع: تكمن أهمية إدارة المشاريع كالآتي: (الكرعاوي، 2022: 194)

1. تقديم جودة أفضل عن طريق العمل بمعايير الجودة عالية في تقديم المنتجات والخدمات.
2. جعل ميزات المنتج أكثر صلة بالمتطلبات وبالتحديد متطلبات المشروع في الوقت المناسب.
3. العمل على ارتفاع مستوى رضا العملاء من خلال إبقائهم على الانترنت وإشراكهم في المشروع طوال الوقت.
4. الاستجابة بسرعة للتغيير من خلال تحديث تراكمات المنتج.
5. زيادة التعاون بين أطراف المشروع من خلال الاجتماع اليومي لفريق التطوير ومالك المنتج والفريق.
6. تحسين القدرة على التنبؤ بالمشروع، ألن إدارة المشاريع الحديثة تسمح للفريق بمعرفة تكلفة وأداء كل عناصر واجزاء المشروع بسرعة كبيرة عن طريق استخدام المعلومات من خلال الاجتماعات اليومية والرسوم البيانية والمهام.
7. تقليل المخاطر من خلال تقنيات واساليب الادارة الحديثة للمشاريع والتي تقضي عمليا على فرصة المشروع المطلق للفشل من خلال التطوير المستمر
8. الوقت القصير الذي يحتاجه الفريق لتحديد ما إذا كان سيتم تنفيذ المشروع من عدمه .
9. توفر التغذية الراجعة للنشاطات والمعلومات من خلال الاجتماعات اليومية بشكل مستمر والتواصل بين أعضاء الفريق.

رابعاً: مراحل المشروع: (مركز البحوث والدراسات ، 2022: 4)

- 1- الفكرة : هي مرحلة تولد الفكرة تجاه المشروع وتكون خاصة بالمالك حيث يتم في هذه المرحلة دراسة جدوى المشروع من عدمه.
- 2- التصميم: هي المرحلة التي تختص بتصميم المشروع وتنقسم الى :
 - أ- التصميم الاولي :وهي عبارة عن اعداد رسومات مبدئية للمشروع لتقييم التكلفة وتكون قابلة للتغيير.
 - ب- التصميم النهائي : وتأتي بعد الاستقرار على التصميم الاولي ويتطلب فيها اعداد الرسومات النهائية للمشروع وذلك لتقدير الكميات المطلوبة من الاعمال والمواد.
- 3- المزايدة: هي مرحلة البحث عن التنفيذ باقل كلفة واعلى جودة ممكنة ويتم اعداد الرسومات والكميات لعمل العطاء اللازم لاختيار المقاول المناسب.
- 4- الانشاء: بعد رسم العطاء على المقاول المناسب يبدأ في تنفيذ المشروع وتحويله من رسومات الى واقع ملموس.
- 5- التسليم: هي مرحلة التسليم البدائي حيث يكون فيها المبنى تحت تصرف المالك وتحت مسؤولية المقاول.
- 6- الاستخدام : هي مرحلة التسليم النهائي والتي خلي فيها المقاول مسؤوليته عن المشروع ويتسلمه المالك ويكون تحت مسؤوليته.

شكل رقم (2): مراحل المشروع الاستثماري



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مراحل المشروع الاستثماري

خامساً: مقاييس كفاءة المشروع: وهاب. مصدر سابق، 5؛ إن المقاييس الثلاثة لكفاءة أي مشروع هي الوقت، الكلفة والجودة، ويكون الهدف العام هو تنفيذ المشروع في أقصر وقت وأقل كلفة وأعلى جودة. بشكل واقعي فإن هذه الأهداف تتعارض مع بعضها البعض، إذ معظم الحالات يتطلب إنهاء المشروع في

وقت أقصر استثمارات أكبر وبالتالي كلفة أعلى وكذلك الأمر في حال طلب جودة تنفيذ عالية. لذلك يكون على المدير إيجاد حل عام مناسب عن طريق الموازنة بين تحقيق الأهداف الثلاثة.
شكل رقم (3) مقياس كفاءة المشروع



المصدر: ناريمان وهاب، إدارة المشاريع، كلية الهندسة، جامعة المستنصرية، مكتبة الغدير، 2018، ص5.

سادساً، ابعاد إدارة المشاريع: فأن ابعاد الادارة الحديثة للمشاريع تتمثل بما يلي: (الكرعاوي، مصدر سابق: 196)

1. البعد التنظيمي: للمنظمة تأثير كبير في نجاح المشروع، حيث يمكن للثقافة أن تؤثر على أشياء كثيرة في الادارة الحديثة للمشاريع ، أن ثقافة الشركة تتضمن دعماً من الإدارة العليا، وتحدد البيئة التي يعمل فيها فريق المشروع عوامل النجاح الاتية: ثقافة الشركة والدعم من الإدارة العليا ، ومشاركة المستخدم ، وبيئة الفريق .

2. البعد الفني: العوامل الفنية هي العوامل التي لها تأثير على كيفية عمل المشروع وترتبط بالبرنامج أو التكنولوجيا أو الاجهزة المستخدمة في عملية تطوير المشروع. لقد ذكرنا عاملين رئيسين وهما اختيار طريقة رشيقة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في المشروع .

3. الافراد: يرتبط نجاح الادارة للمشاريع غالباً بعوامل الموارد البشرية وهي عوامل مهمة لنجاح المشروع في ظل اساليب الادارة الحديثة. في إطار هذا البعد ، لدينا عوامل رئيسة لمشاركة المستخدم وقدرة الفريق، وتحت كل واحد لدينا عوامل فرعية أخرى منها:

أ- مشاركة المستخدم تتمثل بسياسات أصحاب المصلحة ،ومهارات إدارة المشروع الفعالة.
ب- وقت القرار، والتعامل مع الضغوط التجارية وثانياً قدرة الفريق تتمثل القدرة على التعامل مع تعقيد المشروع والتواصل الفعال وردود الفعل

ج- نجاح المهام أو وظائف المشروع ويقصد بها جميع العوامل التي تدعم نجاح المنظمة في ادارة مشاريعها تصنف العوامل الرئيسية والفرعية لعوامل نجاح العملية كالتالي: عملية إدارة المشروع ، والإبلاغ الجيد عن حالة المشروع ،تقديرات دقيقة لموارد المشروع، والحد الأدنى من التغيير في المتطلبات، وإدارة المخاطر، الاختبار النشط ،والبساطة في العملية وتخصيص الوقت .

د- عوامل المشروع: هي عوامل المشروع المعنية مع منهجية الادارة الحديثة من تحديد أهداف وغايات واضحة ، وتحديد نوع المشروع وطبيعته ، وتحديد الجدول الزمني للمشروع ، وتقدير الميزانية الواقعية ، وتحديد المتطلبات والمواصفات الواضحة.

المبحث الرابع: علاقة دراسة الجدوى الاقتصادية بإدارة المشاريع

اولاً، دراسة الجدوى الاقتصادية في ادارة المشاريع: تعد دراسة الجدوى الاقتصادية من أبرز المعايير التي يتوجب على أصحاب المشاريع الاستناد عليها عند الشروع في تطبيق أي فكرة استثمارية، فمدى نجاح المشروع الاستثماري أو فشله مرتبط بمجموعة من المتغيرات الأساسية والتي يتم حصرها والتطرق إليها في دراسات الجدوى الاقتصادية سواء كمرحلة مبدئية والتي يكون المشروع كله في شكل صورة حقيقية ذو رؤية استراتيجية من مختلف الزوايا (مالية، فنية...إلخ) قبل انطلاقه أو كمرحلة تفصيلية في حال إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع.(وليد واخرون، 2019: 139). فدراسة الجدوى المبدئية أو ما يطلق عليها بالدراسة الأولية للمشروع هي أساس نجاح دراسة الجدوى الاقتصادية ككل، ففي هذه المرحلة يتم التطرق إلى المشروع الاستثماري من عدة نقاط أولية مختلفة ودمجها مع بعضها البعض من أجل الوصول إلى إمكانية تطبيق المشروع على أرض الواقع من رفضه، وأن هذه المرحلة ليست مكلفة من

حيث القيام بها مقارنة بدراسة الجدوى التفصيلية التي تتطلب مبالغ مالية سواء من طرف مختصين أو من طرف صاحب المشروع بحد ذاته، فإن كانت فكرة المشروع قابلة للتطبيق يتم الانتقال من الجدوى المبدئية إلى دراسة الجدوى التفصيلية. (وليد واخرون، مصدر سابق: 139) فالدراسة التفصيلية بمختلف مراحلها تأتي لتأكيد فكرة قابلية تطبيق فكرة المشروع الاستثماري على أرض الواقع وذلك من خلال معلومات وأرقام تجسد المشروع، فنجاح المشاريع الاستثمارية مرهون بدقة وجودة دراسة الجدوى الاقتصادية، فالدراسة القانونية تركز بشكل كبير على إختيار الطابع أو الشكل القانوني للمشروع كما تؤكد على توافق المشروع مع التشريعات والقوانين الخاصة ببيئة البلد المراد إقامة المشروع به، فأى بلد لديه تشريعات بيئية وقانونية خاصة به يستوجب على أصحاب المشاريع دراسة مدى التوافق بينهما، أما الدراسة التسويقية فهي من أهم عنصر في الدراسة التفصيلية بحيث تقوم على دراسة عوامل المحددة الطلب والعرض على سلع أو خدمات المشروع الاستثماري، والاعتماد على الاستراتيجيات التسويقية التي تخدم المشروع في مختلف مراحلها وتحديد حجم المنافسة والمنافسين وكذلك أذواق المستهلكين، مما يستوجب القيام بدراسة تسويقية معمقة من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع للإيرادات وكذلك معرفة نطاق قبول المنتج أو الخدمة المراد الاستثمار فيها، نفس الشيء بالنسبة للدراسة المالية فهي أهم عنصر بعد الدراسة التسويقية والتي تبحث عن تحقيق هيكل مالي أمثل للمشروع من أجل ضمان التمويل المستدام له خلال دورة حياته وذلك بعد دراسة الفارق ما بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وذلك عن طريق تقييم وتحديد كل من التكاليف الاستثمارية طويلة الأجل والتكاليف التشغيلية التي عادة ما تكون قصيرة الأجل والتي تحددها دراسة الجدوى الفنية والهندسية بعد تحديد موقع المشروع والمباني والآلات المخصصة له كذلك كافة الجوانب اللازمة لعملية الانتاج بحيث هناك تناسق كبير ما بين دراسة الجدوى الفنية والهندسية والدراسة المالية. (وليد واخرون، مصدر سابق: 140).

ثانياً، علاقة دراسة الجدوى الاقتصادية بنجاح المشاريع: دراسة الجدوى الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً في تحديد نجاح المشروع فهي تساعدك على تقييم الجوانب المالية والاقتصادية للمشروع قبل البدء به، وتساعدك على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة: (صندوق تنمية الصناعي، 2023)

1. تحديد الجدوى المالية: لدراسة جدوى الاقتصاد أهمية في تحديد ما إذا كان المشروع سيكون مربحاً من الناحية المالية أم لا، تتضمن ذلك تقدير التكاليف المتوقعة للمشروع، بما في ذلك التكاليف الثابتة والمتغيرة، وتقدير العائدات المالية المتوقعة، مثل إيرادات المبيعات أو الإيجارات، إذا كانت الدراسة تشير إلى أن العائدات المتوقعة تتجاوز التكاليف، فهذا يشير إلى إمكانية نجاح المشروع من الناحية المالية.
2. تحليل المخاطر والتحكم فيها: تساعد الدراسة في تحليل وتقييم المخاطر التي قد تواجه المشروع، مثل التغيرات في السوق، والتشريعات، والمخاطر المالية، من خلال تحليل هذه المخاطر وتقييمها، يمكنك وضع استراتيجيات للتحكم فيها وتقليلها، مما يساهم في زيادة فرص نجاح المشروع.
3. توقعات العائد المستقبلية: تساعد دراسة الجدوى الاقتصادية في توقع العائدات المستقبلية للمشروع. حيث يساعدك ذلك في تحديد هل ستكون هناك فرصة لتحقيق أرباح مستدامة على المدى الطويل أو لا. إذا كانت توقعات العائدات إيجابية ومستدامة، فإن هذا يزيد من فرص نجاح المشروع.
4. اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة: تعد دراسة الجدوى أداة مهمة لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. يمكن أن تساعدك في تحليل البيانات المالية وتقييم الفرص والتحديات المحتملة، مما يمنحك رؤية شاملة لمشروعك. يساعدك في اتخاذ قرارات تستند إلى أسس مالية قوية. بشكل عام، يمكن القول أن تقدير العائدات المالية المتوقعة، واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. بالتالي، وبذلك فأنها تعمل على تعزيز فرص نجاح المشروع وتقلل من المخاطر المحتملة. وتساهم في تحقيق العوائد المالية المستدامة على المدى الطويل

ثالثاً، الأساليب الاقتصادية لدراسة الجدوى في تطوير إدارة المشاريع للتنبؤ بالطلب: وهي تنقسم إلى: انغم، 2022، 2.

1. اسلوب متوسط الاستهلاك الفردي: وهو يعتبر من أبسط الأساليب المستخدمة والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالطلب المتوقع على سلعة معينة خلال فترة قادمة وخاصة إذا كانت تلك السلعة يتم استهلاكها من قبل جميع السكان أو أفراد الفئة المستهدفة، فعلى سبيل المثال تعتبر سلعة الخبز من السلع الضرورية التي تستهلك من قبل كافة السكان، فإذا أمكن التوصل إلى متوسط استهلاك الفرد

المتوقع من الخبز خلال سنة التنبؤ، وكذلك متوسط عدد السكان المتوقع في تلك السنة فإنه أصبح بالإمكان تقدير الطلب المتوقع على الخبز خلال تلك السنة. وهناك عدة أشكال أو مفاهيم للاستهلاك منها:

1.1 الاستهلاك الفعلي: وهو يمثل ما يتم استهلاكه بالفعل من قبل جميع السكان خلال فترة معينة، ويمكن التوصل إلى حجم الاستهلاك الفعلي خلال فترة معينة، إما من خلال البيانات التي تعدها الجهات المختصة مثل أجهزة الإحصاء مباشرة أو من خلال العلاقة التالية إذا أمكن جمع البيانات الخاصة بعناصرها.

الاستهلاك الفعلي خلال السنة = الإنتاج المحلي + الواردات - الصادرات - التغير في المخزون

ويمكن التنبؤ بالطلب باستخدام متوسط الاستهلاك الفعلي للفرد وذلك بتطبيق الخطوات التالية:

✓ استنتاج متوسط استهلاك الفرد خلال السنة الحالية (سنة الأساس) من خلال العلاقة التالية:

متوسط استهلاك الفرد = الاستهلاك الفعلي خلال السنة / متوسط عدد السكان خلال السنة.

✓ استنتاج متوسط استهلاك الفرد المتوقع خلال سنة التنبؤ، من خلال العلاقة التالية:

متوسط الاستهلاك المتوقع لسنة ما = متوسط الاستهلاك للسنة الحالية × (1 + معدل النمو)ⁿ

حيث يمثل معدل النمو نسبة الزيادة السنوية في متوسط استهلاك الفرد، و (ن) تمثل بعد سنة التنبؤ عن السنة الحالية (سنة الأساس).

✓ استنتاج متوسط عدد السكان المتوقع خلال سنة التنبؤ، من خلال العلاقة التالية:

عدد السكان المتوقع لسنة ما = عدد السكان للسنة الحالية × 1.1. معدل النمو السكانيⁿ حيث تمثل (ن) بعد سنة التنبؤ عن سنة الأساس.

✓ تقدير الطلب المتوقع لسنة التنبؤ من خلال العلاقة التالية:

الطلب المتوقع لسنة ما = متوسط الاستهلاك المتوقع لتلك السنة * عدد السكان المتوقع لتلك السنة.

مثال: بلغ حجم الاستهلاك الفعلي لسلعة الخبز خلال عام 2023 في منطقة ما 456 مليون كيلو جرام، وقد بلغ متوسط عدد السكان خلال نفس العام في تلك المنطقة 3 مليون نسمة، فإذا علمت أن معدل النمو السكاني يبلغ 4% سنوياً.

المطلوب/ تقدير حجم الطلب المتوقع على سلعة الخبز لعامي 2024 و 2025

الحل: متوسط الاستهلاك الفعلي لعام 2023

= الاستهلاك الفعلي خلال السنة / متوسط عدد السكان خلال السنة

= 3/456 = 152 كجم/ فرد

ونظراً لعدم وجود معدل نمو في متوسط استهلاك الفرد فيعتبر متوسط الاستهلاك الفعلي لعام 2023 هو نفس متوسط الاستهلاك المتوقع للأعوام 2024 و 2025.

عدد السكان المتوقع لعام 2024 =

= عدد السكان للسنة الحالية (2024) × (1 + معدل النمو السكاني)ن

= 3 × (1 + 0.04)¹ = 3.12

• 3.12 مليون نسمة

عدد السكان المتوقع 2025

= 3 × (1 + 0.04)²

= 3.2448

• 3.2448 مليون نسمة

الطلب المتوقع لسنة 2024

= متوسط الاستهلاك المتوقع لتلك السنة × عدد السكان المتوقع لتلك السنة

= 3.12 × 152 = 474.24 كجم

الطلب المتوقع لسنة 2025

= 3.2448 × 152 =

493.21 كجم.

1.2 الاستهلاك الظاهري: في كثير من الأحيان يصعب الحصول على بيانات عن مخزون أول، وآخر المدة (التغير في المخزون) وعندها يمكن الاكتفاء بباقي العناصر لاستنتاج الاستهلاك والذي لا يعبر عن الاستهلاك الفعلي وإنما يعبر عن الاستهلاك الظاهري على اعتبار أن التغير في المخزون يمثل قيمة ضئيلة

نسبياً بسبب التقارب بين قيمتي مخزون أول وآخر الفترة. ويمكن استنتاج الاستهلاك الظاهري من خلال العلاقة: (نبيل، 2011: 23)

الاستهلاك الظاهري خلال السنة = الإنتاج المحلي + الواردات - الصادرات
ويمكن التنبؤ بالطلب باستعمال متوسط الاستهلاك الظاهري بدلاً من متوسط الاستهلاك الفعلي بنفس الخطوات المتبعة في حالة استخدام متوسط الاستهلاك الفعلي.

مثال: لدى القيام بإعداد الدراسة التسويقية لسلعة ما توافرت البيانات التالية عام 2023:

1. الإنتاج المحلي من السلعة 35 مليون وحدة
 2. الواردات 15 مليون وحدة
 3. الصادرات 5 مليون وحدة
 4. متوسط عدد السكان 3 مليون نسمة
 5. معدل النمو السكاني 3% سنوياً
 6. معدل النمو في استهلاك الفرد لتلك السلعة 5.5% سنوياً
- المطلوب/ تقدير حجم الطلب المتوقع على تلك السلعة لعامي 2025، 2026.
الحل : استنتاج الاستهلاك الظاهري لعام 2023 حيث لا يمكن استنتاج الاستهلاك الفعلي نظراً لعدم توافر بيانات عن التغير في المخزون.
الاستهلاك الظاهري لسنة 2023

$$= \text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} - \text{الصادرات.}$$

$$= 35 + 15 - 5 = 45 \text{ مليون وحدة.}$$

متوسط الاستهلاك الظاهري لعام 2023

$$= \text{الاستهلاك الظاهري خلال السنة} \div \text{متوسط عدد السكان خلال السنة}$$

$$= 45 \div 3 = 15 \text{ وحدة}$$

متوسط الاستهلاك المتوقع لعام 2025

$$= \text{متوسط الاستهلاك للسنة الحالية (2025)} \times (1 + \text{معدل النمو})^n$$

$$= 15 \times (1 + 0.055)^2$$

$$= 15 \times (1.055)^2 = 16.7 \text{ وحدة}$$

متوسط الاستهلاك المتوقع لعام 2026

$$= 15 \times (1.055)^3 = 17.6 \text{ وحدة}$$

عدد السكان المتوقع لعام 2025

$$= \text{عدد السكان للسنة الحالية (2025)} \times (1 + \text{معدل النمو السكاني})^2$$

$$= 3 \times (1 + 0.03)^2$$

$$= 3 \times (1.03)^2$$

$$= 3.18 \text{ مليون نسمة}$$

عدد السكان المتوقع لعام 2026

$$= 3 \times (1.03)^3$$

$$= 3.28 \text{ مليون نسمة}$$

الطلب المتوقع لعام 2025

$$= \text{متوسط الاستهلاك المتوقع لسنة 2023} \times \text{عدد السكان المتوقع لسنة 2025}$$

$$= 16.7 \times 3.18$$

$$= 53.106 \text{ مليون وحدة}$$

الطلب المتوقع لعام 2026

$$= \text{متوسط الاستهلاك المتوقع لسنة 2025} \times \text{عدد السكان المتوقع لسنة 2026}$$

$$= 17.6 \times 3.28$$

$$= 57.728 \text{ مليون وحدة}$$

1.3 الطاقة الاستيعابية القصوى: وهي تمثل أقصى كمية من المنتج يمكن استهلاكها خلال فترة زمنية معينة تؤدي إلى إشباع كامل لحاجات أفراد الفئة السكانية المستهدفة، بحيث لو طرحت هذه الكمية في

الأسواق لتم شراؤها واستهلاكها بالكامل، ولا يتم استهلاك أي وحدة إضافية تزيد عن ذلك الحد. ويمكن استنتاج الطاقة الاستيعابية القصوى من خلال المعادلة التالية: (محمد، 2008: 13)

الطاقة الاستيعابية للسوق = معدل الاستهلاك الأمثل x عدد أفراد الفئة المستهدفة

حيث يتمثل معدل الاستهلاك الأمثل بمتوسط استهلاك الفرد من السلعة الذي يؤدي إلى الإشباع الكامل لحاجاته ويتم تحديده من قبل الخبراء المختصين.

الاستنتاجات

1. يعد المشروع هو الأسلوب الإداري الذي يستعمل جميع وسائله المتوفرة للاستفادة من الموارد المتوفرة لغاية تحقيق أفضل النتائج الممكنة من حيث الكلفة والوقت والنوعية.
2. الهدف من إدارة المشاريع هو الوصول الى تحقيق الهدف العام بوساطة تنفيذ المشروع في أقصر وقت وأقل كلفة وأعلى جودة. بشكل واقعي.
3. ان لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري دورا اساسيا في قبول المشروع او رفضه وكذلك تحديد الربحية وتجنب الخسارة ، اذ ان الهدف من الدراسة اعطاء نتائج رقمية صحيحة.
4. تعاني محافظة واسط من قلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية ، الامر الذي يؤكد حاجة المحافظة، فضلا عن تأكيد ربحيته.
5. عدم وجود معدل نمو في متوسط استهلاك الفرد فيعتبر متوسط الاستهلاك الفعلي لعام 2023 ب (152)كجم/ فرد هو نفس متوسط الاستهلاك المتوقع للأعوام 2024 و 2025.
6. استنتاج الاستهلاك الظاهري لعام 2023 حيث لا يمكن استنتاج الاستهلاك الفعلي نظراً لعدم توافر بيانات عن التغير في المخزون.

التوصيات

1. يجب إقامة دورات تدريبية وتوعية خاصة بالعاملين بقسم إدارة المشاريع لتعرف على الأدوات والتقنيات الخاصة بالمعايير الدولية لإدارة المشاريع لضمان الجودة .
2. ان تقوم المؤسسة قبل بداية المشروع بتحديد المسؤوليات والادوار لكافة الافراد العاملين في المشروع وتحديد العلاقة بينهما لضمان سير كما خطط له.
3. اجراء دراسات عديدة من اجل تطبيق دراسة الجدوى في تطوير المشاريع لضمان نجاح المشاريع في القطاعات الأخرى مثل قطاع الانشاءات وقطاع التعليم وغيرها.
4. اهمية القيام بدراسة الجدوى لكل المشروعات الاستثمارية مهما كان نوعها وحجمها، لتجنب مخاطر اتخاذ قرار استثماري خاطئ .

المصادر: Reference:

1. احمد عبد الرحيم زردق، ومحمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، جامعة بنها، كلية التجارة، كود123، برنامج محاسبة البنوك والبورصات ، 2011.
2. أحمد عبد الرحيم زروقي،، ومحمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2011.
3. احمد عبد السميع علام، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر ، 2008.
4. احمد محمد غنيم ،دراسات جدوى المشروع، ط1، جمهورية مصر العربية، 2010
5. الخالدي، عبد الجاسم عباس، أهمية دراسة الجدوى الاقتصادي ومتطلباتها، محاضرة الثانية لمادة تقييم مشاريع، الادارة الصناعية، مرحلة الرابعة، بدون سنة نشر.
6. السيسي، صلاح الدين حسن، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 2003.
7. جهاد فراس الطليوني، دراسة الجدوى الاقتصادية ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
8. خليل محمد خليل عطية ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2008.
9. شقيري نوري موسى و اسامة عزمي سلام، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، ط1، عمان، 2009.
10. صلاح الدين حميد ،دراسة الجدوى كيف تعدها بنفسك ، ط1، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2000 .

11. عبد الوهاب مطر الداھري ، تقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية ، جامعة بغداد ، دار النشر- بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 1990 .
12. قاسم ناجي حمندي، اسس اعداد دراسة الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2008.
13. محمود حسين الوادي واخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية ،دار صفاء للنشر،عمان،2009.
14. محمود صادق بازعة: إداة التسويق، جامعة القاهرة ،ط1، 2008.
15. ناريمان وهاب، إدارة المشاريع، كلية الهندسة ، جامعة المستنصرية ، مكتبة الغدير، 2018.
16. نبيل عبد السلام شاكر، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الجديدة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2011.
17. نغم علي جاسم ، وكريم عبد عيدان، دراسة الجدوى ودراسة الجدوى التسويقية ، جامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2022.
18. بن لبيوض نور الهدى ، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشاريع الاستثمارية – دراسة حالة بالقرض الشعبي الجزائري – وكالة البويرة ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة ألكلي امحمد أولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018.
19. دغمان زبير، دراسة الجدوى للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013.
20. مهري عبد الملك ، دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تيببسة، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تيببسة، كلية العلوم الاقتصادية ، 2013.
21. بن شاعة وليد، واخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ،جامعة غرداية، المجلد3، العدد2، 2019
22. سعد طالب كاظم ، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مركز تخصصي- لطب وجراحة العيون في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 14، العدد3، 2017.
23. محمد ثابت الكرعاوي ،ادارة المشاريع وفق الاساليب الحديثة لنطاق تنفيذها في إدارة المشاريع الحكومية لتنمية الاقاليم دراسة حالة لمشاريع تنمية الاقاليم في محافظة النجف الاشرف، مجلة جامعة الكوفة، العدد65، ج2، 2022.
24. وسن سعدون عجم العبودي، دور دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرار الاستثماري حالة دراسية (مشروع دواجن لإنتاج بيض المائدة نموذجاً، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد34، المجلد9، 2020.
25. صندوق التنمية الصناعي، احترافية للاستشارات الصناعية، علاقة دراسة الجدوى الاقتصادية بنجاح المشاريع، 2023: <https://p-skilled.com>
26. مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات ،إدارة المشاريع، 2022. متاح على الموقع الاتي: [/https://www.mdrscenter.com](https://www.mdrscenter.com)